

## استقالة الرئيس التنفيذي لبنك الخليج

أعلن بنك الخليج في بيان صحافي أمس عن قرار الرئيس التنفيذي سيزار جونزاليس بوينو الاستقالة من البنك لأسباب شخصية. وقد شهد البنك تحسناً تحت قيادته من حيث الأداء المالي واستقرار الأعمال المصرفية الأساسية. كما شهد البنك في ظل قيادته تطوراً في المنتجات والخدمات، وساهم بشكل فعال في تهئية بنك الخليج لمستقبل ناجح، وسيستمر سيزار جونزاليس بوينو في عمله الحالي حتى 30 نوفمبر 2016، وإلى أن يتسنى للبنك استكمال عملية البحث عن بديل له.

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

## غياب المحفزات وضعف السيولة وانخفاض النفط عوامل أثرت سلباً على الأسواق الخليجية 40 مليار دولار خسرتها البورصات الخليجية منذ بداية 2016



نزيف استثمارات المستثمرين بالاسهم سبب خسائر متواصلة للبورصات الخليجية على وقع أزمة النفط

**المحلل المالي**  
تنشر «الانباء» تحليلاً خاصاً حول أداء أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية 2016 وحتى 22 سبتمبر الجاري، حيث شهدت معظم البورصات الخليجية أداءً سلبياً، باستثناء بورصات دبي ومسقط وأبو ظبي ضعيفاً منذ بداية 2016، إذ خسرت قيمتها السوقية الإجمالية 40 مليار دولار، واستحوذت السعودية على النسبة الأعلى من الخسائر بـ 50 مليار دولار، والكويت بـ 9 مليارات دولار، بينما عوضت أسواق الإمارات وربحت 17 مليار دولار.

ويعتبر السبب الرئيسي لهذه الخسائر هو غياب المحفزات وضعف السيولة التي تراجت بنسبة 52٪/ ببلوغها 24 مليار دولار خلال شهر أغسطس 2016، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها الشهرية التاريخية التي وصلت إلى 46 مليار دولار خلال مارس 2016، حيث ما زالت دون المستويات المطلوبة لتحفيز المستثمرين.

وصاحب غياب المحفزات هذا تركيز المتعاملين على عدد من الأسهم القيادية مما أثر على أداء المؤشرات وشكل عاملاً سلبياً دفعها إلى الأداء المتراجع، وبلغت قيمة التداولات في أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية 2016 نحو 280 مليار دولار ما يعادل فقط 32,5٪ من القيمة السوقية الإجمالية التي بلغت في 22 سبتمبر 2016 نحو 862 مليار دولار.

ولا يزال سوق الكويت للأوراق المالية يسجل الخسائر الشهرية المتوسطة منذ شهر مايو نتيجة انعدام الثقة وعزوف المستثمرين عن التداول وتراجع معدلات النمو الاقتصادي بسبب انخفاض أسعار النفط وسط انخفاض في السيولة، حيث انخفض

**السوق السعودي**  
**الأعلى خسارة**  
**بـ 50 مليار دولار..**  
**والكويتي بـ 9**  
**مليارات**

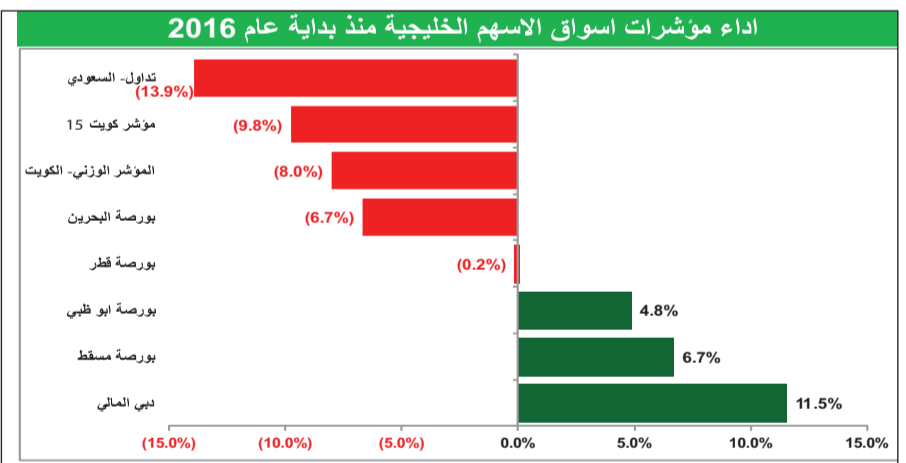
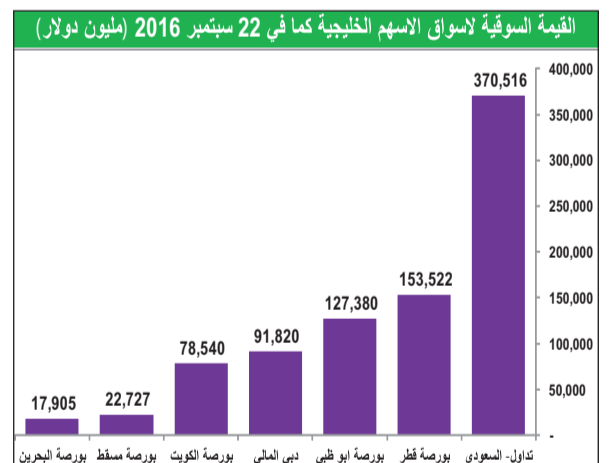
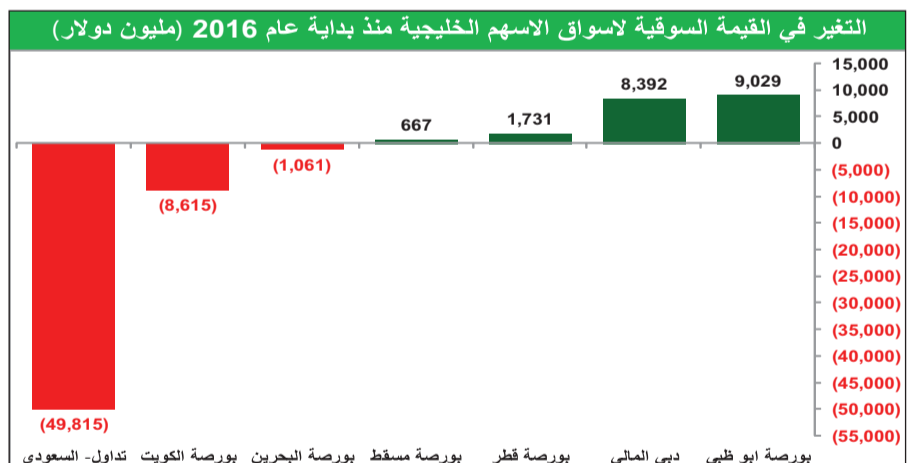
**بورصات دبي وأبو ظبي**  
**عوضت خسائرها**  
**وربحت 17 مليار دولار**

**52 ٪ تراجع في**  
**سيولة الأسواق**  
**الخليجية لـ 24 مليار**  
**دولار في أغسطس**

**280 مليار دولار**  
**تداولات بالأسهم**  
**الخليجية في 9**  
**أشهر.. تشكلت 32٪**  
**من القيمة السوقية**  
**الإجمالية**  
**7 ٪ تراجع في**  
**أرباح الشركات**  
**الخليجية المدرجة**  
**لـ 33 مليار دولار**

## 11 عاملاً أثرت بالسلب على البورصات الخليجية في 2016

- 1 لا يزال أداء أسواق الأسهم الخليجية تحدده عوامل عدة منها: تراجع النمو الاقتصادي المرتبط بشكل وثيق بتغيرات أسعار النفط الضعيفة، والتي لا تزال تحت مستوى الـ 50 دولاراً للبريل، بالإضافة إلى الخلافات بين المنتجين على تثبيت الإنتاج وانعاش أسواق النفط ومدى نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي، وأيضاً النتائج المالية للشركات الخليجية المدرجة والتي جاءت غير مشجعة في معظم أسواق الأسهم الخليجية، وفيما يلي نستعرض 11 عاملاً كان لها تأثير سلبي على أداء البورصات الخليجية منذ بداية 2016:
- 1 تباطؤ النمو الاقتصادي في دول الخليج وتخفيض التوقعات لعامي 2016 و 2017 من قبل صندوق النقد الدولي، وكان أولها خفض نمو الاقتصاد السعودي لعام 2016 من قبل صندوق النقد الدولي إلى 1,2٪، و 2,2٪ في توقعات سابقة.
- 2 الأوضاع الجيوسياسية المتقلبة والتحديات الأمنية في الخليج والمنطقة.
- 3 التذبذب في أسواق الأسهم العالمية وتأثيرها
- 4 استمرار أسعار النفط ما دون الـ 50 دولاراً للبريل وسط عدم التوازن الحالي بين العرض والطلب على النفط.
- 5 ضعف السيولة في أسواق الأسهم الخليجية وغياب المحفزات الرئيسية مما يضغط على أسعار الأسهم القيادية.
- 6 تطبيق سياسة رفع الدعم عن الوقود والطاقة وارتفاع كلفتها على المستهلك والشركات الصناعية التي ستأثر أرباحها سلباً خاصة في القطاعات البترولية والكيميائية والصناعات الأخرى وأيضاً تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم فوق معدلاته الطبيعية.
- 7 تخفيض التصنيف الائتماني لبعض البنوك
- 8 تباطؤ نمو سوق الائتمان والضغوطات على السيولة المتوافرة في القطاع المصرفي.
- 9 اعتماد ميزانيات مالية متحفظة لدول الخليج بهدف تقليص العجز المالي والاستدانة لسد العجز.
- 10 سيطرة المستثمرين الأفراد والمضاربين على جزء كبير من تداولات الأسواق الخليجية وضعف دور استثمار المؤسسات وغياب صانع السوق لتهئية الأسواق ودعم الأسعار وتنشيط السيولة.
- 11 انخفاض أرباح الشركات المدرجة خلال النصف الأول من 2016 بسبب التحديات الاقتصادية والمالية التي طرأت على دول الخليج مع انخفاض أسعار النفط والتوقعات بتباطؤ تنفيذ المشاريع الاقتصادية وبالتالي أسواق الائتمان وتمويل المشاريع.



## نمو الاقتصاد الكويتي رهن استمرار الإنفاق الحكومي على مشروعات التنمية

تبدت الحكومة الكويتية تضمنت إصلاحات قصيرة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة وشملت الإصلاح المالي وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وإصلاحات اقتصادية متوسطة وطويلة الأجل شملت إعادة رسم دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومشاركة المواطنين في تملك المشروعات وكذلك إصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية والإصلاح التشريعي والمؤسسي. وكشف تقرير صندوق النقد العربي أن من أبرز النتائج المتوخاة جراء هذه الإصلاحات خفض عجز الموازنة وتحقيق الاستدامة المالية، وتمكين التنظيمية وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج والتوظيف، ومساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنافسية المشروعات وتطوير مناخ الاستثمار.



نمو الاقتصاد المحلي في الأجل القصير مدعوماً باستمرار الإنفاق الحكومي على مشروعات الخطة الاقتصادية

النفط مقارنة بالأسعار المعتمدة في الموازنة وهو ما يرجع تراجع العجز الفعلي عن المقدّر. وقال التقرير إن تراجع أسعار النفط شجع الحكومة على الإسراع بخطط التنوع الاقتصادي وتبني عدد من الإجراءات لضبط المالي شملت من بينها سياسات

أحمد موسى  
قال تقرير «أفاق الاقتصاد العربي» الصادر عن صندوق النقد العربي أن الأسعار المنخفضة للنفط تمثل تحدياً أمام تنفيذ الخطة الخمسية للكويت للفترة من 2020-2016 التي تتضمن استثمارات بقيمة 113 مليار دولار وذلك على ضوء الضغوط على مستويات الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة العامة. وأبقى صندوق النقد العربي على توقعاته بنسبة الاقتصاد الكويتي بنسبة 1,3٪ في عام 2016 و 1,7٪ في عام 2017. وأشار التقرير إلى أنه من المتوقع ارتفاع النمو بشكل طفيف عام 2016 مقارنة مع العام الماضي استناداً إلى توقعات بتحسن في مستويات الإنتاج النفطي ومقارنته بالإنتاج المسجل عام 2015 البالغ 2,86 مليون برميل يومياً. وأوضح التقرير أن

- عجز موازنة الكويت 2016 - 2017 سيبلغ 28,2٪ من الناتج المحلي
- خطة التنمية 2016 - 2020 تتضمن استثمارات بقيمة 113 مليار دولار
- 1,3 ٪ نمو الاقتصاد الكويتي في 2016 و 1,7٪ في 2017